

الأمن القومي المصري: إعادة نظر في التحديات والاستجابات

محمد العربي

باحث في الشؤون الدولية

الاجتماعي وصمود مؤسسات الدولة؛ كما أن سياسات الدولة الأمنية في المرحلة الأخيرة، نجحت إلى حد بعيد في تحجيم العمليات العنيفة التي قامت بها خلايا نوعية كانت تنتمي بشكل أو بآخر إلى جماعة الإخوان.

وفقاً لإحصاءات معهد التحرير لدراسات الشرق الأوسط، فقد شهدت مصر في السنة الأخيرة من رئاسة السيسي (٢٠١٧) تراجعاً ملحوظاً لعدد العمليات الإرهابية بمعدل يقارب النصف. كما أن العام الحالي لم يشهد هجمات إرهابية كبرى، في الوقت الذي أطلقت فيه العملية الشاملة لتطهير سيناء من البؤر الإرهابية. بيد أن هذا التراجع العددي لا يعني انتهاء المخاطر الأمنية المحيطة بالأمن القومي المصري. فالتحديات لا زالت قائمة مع استمرار البيئة الداخلية والخارجية المضطربة. تحاول هذه الورقة وضع خارطة لتلك التحديات، ووضع تصورات لما يمكن أن يكون استراتيجية جديدة في التعامل معها في السنوات القادمة.

وتقوم هذه الاستراتيجية على ضرورة تجاوز «الصراع مع الإسلام السياسي» كسردية وحيدة للمواجهة الأمنية في مصر، كي يشمل التخطيط للأمن القومي مخاطر أخرى أكثر إلحاحاً، أو ستكون كذلك في المستقبل القريب، وهو ما يعني تجاوز المواجهة الأمنية المباشرة كسبيل وحيدة للتعامل مع تلك المخاطر، كي تشمل مزيداً من الانفتاح السياسي وإعادة بناء قدرات الدولة وتبني سياسة خارجية أكثر فاعلية وحياداً.

ربما كان «الحفاظ على الأمن القومي المصري» هو العنوان الأبرز للفترة الأولى من حكم الرئيس عبد الفتاح السيسي (٢٠١٤ - ٢٠١٨)؛ حيث مثل العمود الثاني لخطاب الدولة والنظام في تلك المرحلة إلى جانب مشروع الإصلاح الاقتصادي. ولا عجب في هذا إذا ما نظرنا إلى أن الرئيس السيسي قد تولى مقاليد الأمور في ظل ظروف شديدة الاضطراب أمنياً في الداخل والخارج. فداخلياً، شهدت البلاد موجات عنيفة بدأت مع الإطاحة بجماعة الإخوان من سدة الحكم في أعقاب أحداث ٣٠ يونيو، وما تلاها من عمليات عنف فتحت السبيل أمام بروز تنظيمات سرية تستهدف تخريب المرافق العامة، وأجهزة الأمن والجيش، بالإضافة إلى تفجر الأوضاع في شمال سيناء واتساع نطاق عمليات تنظيم «ولاية سيناء» إلى الداخل؛ حيث استمر في استهداف قوات الجيش والشرطة والمواطنين الأقباط وكنائسهم، قبل أن يتحول إلى استهداف الطوائف الإسلامية المخالفة كما وقع في الهجوم على مسجد الروضة والذي أودى بحياة ٣١١ شخصاً. وخارجياً، استمرت النزاعات الأهلية في سوريا وليبيا، واليمن، وما يحيط بها من صراع إقليمي ودولي على قيادة المنطقة في فرض مزيد من التحديات على الأمن القومي المصري من جهات عدة.

وعلى العكس من بلدان المنطقة التي مرت بمراحل الاضطرابات الشعبية، ثم النزاعات الأهلية والصراع الدولي، بقيت مصر مستقرة إلى حد كبير نسبياً، بفضل تماسك نسيجها

• رؤية الأمن القومي المصري ٢٠١٤-٢٠١٨:

تصاعد معدلات العنف وتصاعد العمليات الإرهابية. أدت هذه الحالة من التسييس إلى عدم تعاطي مخططي الأمن القومي مع المخاطر التي تتجاوز هذا الصراع، أو إسقاط هذا الصراع على جوانب إشكالية مثل الحفاظ على حقوق الإنسان، أو إصلاح قطاع الأمن؛

انعكست هذه الحالة في تعامل مصر مع التحديات الخارجية؛ حيث نظرت الدولة إلى الصراعات الإقليمية المحيطة إلى حد بعيد من خلال صراعها مع الإسلاميين. فلم يكن تعاملها مع الحرب الأهلية في ليبيا في طورها الثاني (٢٠١٤ - حتى الآن) إلا امتداداً لهذا الصراع؛ فأخذت في مطاردة شبح الإسلاميين من خلال دعم الأطراف المناوئة. وعلى أساس هذا المبدأ، حسمت أمرها بدعم الدولة السورية في صراعها مع الجماعات الإسلامية المتطرفة؛ وعقدت تحالفًا مع القوى الخليجية المحافظة المعادية للتوجهات الإسلامية السلفية وعلى رأسها الإمارات العربية المتحدة في مواجهة القوى الأخرى الداعمة للإسلاميين. بيد أن هذه التحالفات لم تمنح مصر فرصة لاستعادة نفوذها الإقليمي بقدر ما دفعتها نحو استراتيجية سلبية تركز على منع المخاطر، ودعم التورط في الاضطرابات الإقليمية دون اقتناص الفرص لممارسة التأثير باعتبارها قوة إقليمية صاعدة.

أهمل التخطيط للأمن القومي المصري الجوانب «غير الصلبة» للأمن، فلم تعتن الدولة كثيراً بتحقيق مؤشرات الأمن الإنساني كاستكمال لأمن الدولة وسلامة مؤسساتها بما يتضمنه هذا المفهوم من ترسيخ للتماسك الاجتماعي والعدالة الاجتماعية والكفاية الاقتصادية لأغلبية المواطنين، وغير ذلك ينظر إليها باعتبارها بنية تحتية لازمة لاستدامة أمن الدولة. وفي بعض المنعطفات، كان الخطاب الرسمي والإعلامي أكثر تطرفاً في مفايضته الأمن بالحرية والرفاهة الإنسانية للمواطنين؛ حيث جعل من أمن الدولة نقيضاً متعالياً على احتياجات مثل حقوق الإنسان والحرية السياسية والاقتصادية التي نظر إليها كمطالبات كمالية ينبغي تهميشها أو تجاهلها من أجل الحفاظ على أمن المؤسسات. عكس هذا أيضاً انزلاق الحياة السياسية إلى حالة من الجمود وعودة الارتكاز على حكم الفرد.

ارتكزت رؤية الأمن القومي لمصر في الفترة الأولى لرئاسة السيسي على ضرورة «عودة الدولة» وحماية هيبتها ومؤسساتها ومنع حدودها من الاختراق، ومنع أية محاولة لزعزعة الاستقرار السياسي، خاصة تلك التي تقوم بها جماعات الإسلام السياسي وعلى رأسها الإخوان المسلمون، والدول التي تدعمها في المنطقة وعلى رأسها قطر وتركيا. صدرت هذه الرؤية عن اعتقاد داخل مؤسسات النظام مفاده أن ثورة يناير ٢٠١١، وما تلاها من تحولات سياسية وانكشاف اجتماعي وتراجع اقتصادي حاد، لم تكن إلا محاولة متعمدة لإضعاف الدولة المصرية، وهو ما تم فعلياً على مستويات عدة، وصارت مهمة النظام الرئيسة هي منع تمديه من خلال دحر الجماعات السياسية الخارجة عن القانون والمنفذة للمخططات الإرهابية، وإعادة السيطرة على المجال السياسي، وأمننة المجال العام.

يمكننا الحكم على هذا التصور بأنه تقليدي، وواقعي إلى حد بعيد ويتلاءم مع الظروف الانتقالية التي شهدتها، ولا زالت تشهدها، البلاد منذ يناير ٢٠١١. ومن ثم، يتعامل مع مخاطر تقليدية بأدوات أكثر تقليدية كان للأجهزة الأمنية والعسكرية الدور الأكبر فيها. ومع ذلك، اتجه الخطاب الرسمي والإعلامي للدولة في الحديث عن مخاطر من نوع جديد عبر عنها بـ «حروب الجيل الرابع» في إشارة إلى الأدوات غير التقليدية التي تستخدمها جماعات ودول للنيل من الدول المستهدفة وتخريبها عبر غزوها ثقافياً وتخريبها فكرياً بطرق عدة ومنها الشائعات ووسائل التواصل الاجتماعي وحملات التضليل الإعلامية. استعار هذا الخطاب هذه الأدوات من توجهات محافظة، كانت تنظر لنمط الحروب الجديدة من خلال صراعها مع التوجهات التحررية واليسارية. وربما كانت الاستعارة دقيقة في الحالة المصرية، حيث استبدل الخصم الإسلامي بالخصم اليساري، ثم امتد ليشمل أشكال المعارضة السياسية الأخرى غير العنيفة. وفي النهاية، جعل هذا الخطاب، وما صاحبه من ممارسات الأمن القومي لمصر في تلك الفترة مختزلاً من عدة جهات:

• خضع التخطيط للأمن القومي المصري في تلك المرحلة إلى حقائق الصراع الداخلي مع جماعات الإسلام السياسي على الحكم، وما ارتبط بتلك الظاهرة من

أولويات الفترة الرئاسية الثانية

وبالتالي، سيكون على الدولة في المرحلة القادمة، في حال تأكيد وصول الأمور إلى مرحلة الاستقرار الأمني، الانتقال باستراتيجية المواجهة إلى استهداف منع تنامي الإرهاب مرة أخرى في المدى المنظور، وبالتالي الانتقال بوضع سيناء السياسي من حالة المشاشة التي تجعلها نقطة اختراق للأمن القومي المصري إلى حالة من الصلابة عبر الخطوات التالية:

○ إعادة إدماج سكان سيناء داخل جسد الدولة والمجتمع في مصر، ويقتضي هذا التحقيق في أية تجاوزات تعرضوا لها أثناء الحرب على الإرهاب في مناطق التداخل بين السكان والبؤر الإرهابية؛ وإعادة إعمال المناطق والمؤسسات المتضررة من الصراع؛

○ يرتبط بهذا البدء العاجل في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة. وعلى الرغم من إدراك الدولة لأهمية هذا العامل، إلا أنها لم تحقق الكثير من حيث إدماج سكان سيناء اقتصادياً بفعل المواجهة العسكرية والحالة الأمنية. أما الآن، يكتسب هذا البعد أهمية واضحة في ظل حقيقة تحول العديد من السكان إلى الراديكالية العنيفة بفعل الإفقار الاقتصادي في المنطقة، واستغلال الجماعات الإرهابية هذا الوضع لتعزيز وضعها بين السكان واستغلال أوضاعهم المتردية. ومن المؤكد أن التنمية في سيناء ستمثل إضافة لخطة التنمية الاقتصادية الشاملة في مصر؛

○ مكافحة شبكات التهريب والجريمة داخل سيناء وعبر الحدود، وهي الشبكات التي كانت بمثابة المعين الأول للجماعات الإرهابية المسلحة في المنطقة، ووفرت لها العناصر البشرية المدربة والتسليح والتدريب اللازم للقيام بالعمليات الإرهابية داخل سيناء وفي الداخل؛ هذا بالإضافة إلى التمويل. ويعد فهم هذا التداخل النوعي بين الإرهاب والجريمة في سيناء مفتاحاً لفهم والتعامل مع تداعيات الظاهرة الإرهابية. وبالتالي، سيمثل القضاء على تلك الشبكات بمثابة قضاء على البنية التحتية للإرهاب في المنطقة.

يبقى أن الاستراتيجية الجديدة تحتاج إلى شفافية في التعامل مع أزمة سيناء. فالعمليات العسكرية أحيطت بحاجز كبير من السرية، جعلت الأغلبية من الشعب المصري بمعزل عما يجري على أرض سيناء، وهو ما أفقد العملية وما سبقها من

إلا أن السنوات الأخيرة شهدت انحساراً في الظروف التي شكلت هذا التصور المختزل للأمن القومي، خاصة مع تراجع قوة جماعة الإخوان المسلمين وانقسامها داخلياً؛ على نحو أدخلها في أزمة شرعية؛ في الوقت الذي انحسر فيها مد أعمال العنف التي قامت بها جماعات مثل «تنظيم حسم» و«لواء الثورة» المرتبطة بها. الأهم من هذا، أن الفترة الرئاسية الجديدة للرئيس عبد الفتاح السيسي تستلزم بناء شرعية جديدة لنظام الحكم ومؤسساته تتجاوز محاولة دحر قوى الإسلام السياسي المنهارة أصلاً. وهو ما يستلزم التفكير في تصور أكثر شمولية للأمن القومي يؤسس لتكامل بين أمن المؤسسات وكرامة المواطنين، والأمن المادي والحريات السياسية، وضرورات الأمن المباشرة ومقتضيات التعامل مع المخاطر المستقبلية. على أساس هذا، يمكن رسم خارطة لتعامل جديد مع التحديات التي تواجه الأمن القومي؛ مثل سيناء والصراعات المسلحة المحيطة بمصر ونقص الموارد الطبيعية والتآكل البيئي ومواجهة التطرف العنيف.

• سيناء: ما بعد العملية الشاملة

في فبراير ٢٠١٨، وقبل حوالي شهر من إجراء الانتخابات الرئاسية، جرى الإعلان عن قيام القوات المسلحة بالتعاون مع الأجهزة الشرطة بالعملية الشاملة «سيناء ٢٠١٨» بهدف تطهير شبه جزيرة سيناء والظهير الصحراوي لوادي النيل من الجماعات الإرهابية المسلحة. ووفقاً لبيانات القوات المسلحة، فقد تمكنت هذه العملية إلى حد بعيد من تحقيق إنجازات غير مسبوقة على الأرض؛ من حيث القضاء على عدد أكبر من العناصر الإرهابية المرتكزة بين شمال ووسط سيناء، وبتنفيذ هجمات جوية وقصفات مدفعية ضد البؤر الإرهابية الواقعة خارج التجمعات السكنية. هذا إلى جانب تأمين الطرق والمحاور الرئيسية بشمال سيناء؛ بالإضافة إلى تأمين المعابر الحدودية ومنع تسلل العناصر الإرهابية إلى الداخل. وفيما عدا الهجوم الذي أودى بحياة ٨ عسكريين ومقتل ١٤ إرهابيين في وسط سيناء ١٤ إبريل الماضي بعد إحباط محاولة لاقتحام أحد معسكرات، لم تشهد المنطقة في الفترة الأخيرة هجومات نوعية، والتي كان آخرها الهجوم على مسجد الروضة في نوفمبر الماضي؛ وهو ما يؤثر على النجاح النسبي للعملية الشاملة، في فترة زمنية قصيرة نسبياً قياساً بعمر العمل الإرهابي في شمال سيناء.

عمليات تأييد الظهير الشعبي الذي تحتاجه الدولة سواء لخوض الحرب أو تسوية الصراع أو إعادة البناء.

• مخاطر الصراعات الإقليمية :

مثلاً كانت الاضطرابات التي شهدتها مصر في أعقاب ثورة يناير ٢٠١١ جزءاً من تحول إقليمي أوسع، كذلك كانت تصاعد ظاهرة العنف والإرهاب متصلاً بتفشي الحركات الأصولية في المنطقة والذي وصل ذروته في تنظيم «داعش» في سوريا والعراق. وربما كان تحول تنظيم أنصار بيت المقدس المحلي لموالاته تنظيم داعش في فبراير ٢٠١٤ ليصبح «ولاية سيناء» تعبيراً عن تلك الحالة، وهو ما كان له تبعات أوسع في حادث إسقاط الطائرة الروسية بوسط سيناء في أكتوبر ٢٠١٥. بتنسيق بين التنظيم المحلي والتنظيم الأم في سوريا والعراق. ارتبط بصعود هذه الحركات العابرة للحدود حالات انهيار للدول في البلدان المحيطة في سوريا واليمن وليبيا، وهو ما أعاد إلى واجهة النقاش مخاطر «الدول الفاشلة» على بقية بلدان المنطقة؛ باعتبارها مصدرًا لتصدير الاضطرابات والعناصر المسلحة والأسلحة وتهريب البشر.

وفي الحالة المصرية، تمثل الصراعات التي لا زالت مشتعلة في سوريا واليمن وليبيا خطراً على الأمن القومي من جوانب عدة. فالحرب الأهلية في اليمن تهدد خطوط الملاحة عبر البحر الأحمر وقناة السويس؛ والحرب السورية تهدد بتصدير المقاتلين الأجانب إلى مصر خاصة بعد انحدار تنظيم داعش، وجبهة النصرة وبحث أعضائهما الفارين على مواقع أخرى للجهاد. أما ليبيا، فهي أكثر الصراعات خطورة على مصر بسبب طول الحدود المباشرة (وغير المنضبطة في أحوال كثيرة)؛ وقد أدت فوضى السلاح في ليبيا بعد انهيار جيش نظام القذافي إلى تهريب كميات كبيرة من الأسلحة ووصولها إلى سيناء وعبورها الحدود وصولاً إلى غزة، وكذلك اتخاذ عدد من التنظيمات الإرهابية ليبيا منطلقاً لعمليات داخل مصر، كان آخرها هجوم الواحات في أكتوبر ٢٠١٧، والذي أودى بحياة ١٦ فرداً من قوات الأمن المصري ونفذه أعضاء تنظيم «أنصار الإسلام» الذين تدربوا في ليبيا. هذا فضلاً عن تأثير الصراع الليبي على حياة المصريين العاملين في ليبيا، وهو ما كان جلياً في المذبحة التي نفذها تنظيم الدولة الإسلامية بسرت بحق عدد من العمال المصريين في فبراير ٢٠١٥. ورداً على كلا الهجومين،

نفذت القوات الجوية المصرية عمليات استهدفت معالق التنظيمات الإسلامية المسلحة في الشرق الليبي، وهو ما عد ردوداً قوية من مصر على تلك الهجمات؛ وقد جاءت على خلفية دعم مصر للمشير خليفة حفتر وقوات الجيش الوطني الليبي في صراعه مع التنظيمات ذات التوجهات الإسلامية.

على العكس من استقرار الحالة الداخلية، لا زالت تلك الصراعات مشتعلة وبالتالي لا زالت التهديدات التي تمثلها قائمة. وهو ما يستدعي أن تتبني مصر توجهات خارجية أكثر فاعلية في التعامل معها، ومنها:

- محاولة الخروج بالمنطقة من حالة الاستقطاب الإقليمي التي تؤثر سلباً على استدامة الصراعات في المنطقة؛ ولا يعني هذا أن تغير مصر من نمط تحالفاتها الحالي بل أن تحاول استغلاله بما يدفع نحو تسويات عاجلة للصراع؛
- الاستمرار في دعم جهود التوصل إلى حلول سلمية للصراعين في سوريا واليمن، بما يحافظ على وحدة البلدين، ودعم جهود إعادة البناء بما يحجم فرص نشاط الجماعات الراديكالية في تلك المرحلة؛
- تحتاج مصر إلى التعامل مع الصراع الليبي باقترب جديد يتجاوز دعم طرف في مواجهة بقية الأطراف. فالصراع الليبي ليس في جوهره صراعاً بين الجيش المدني والتوجهات الإسلامية، بقدر ما هو صراع تتداخل فيه عوامل قبلية وجهوية وإثنية تتجاوز حالة الاستقطاب. ومن ثم، ينبغي إعادة التواصل مع بقية الأطراف الأخرى في غرب ليبيا على وجه الخصوص، والتعامل مع بقية القوى السياسية التي من الممكن أن تدعم حل شامل للصراع يعيد بناء الدولة المركزية. في الوقت نفسه، يمكن الاستعاضة عن العمليات العسكرية المحدودة، بتركيز الجهود على حماية الحدود المصرية والاستمرار في مبادرة إعادة بناء الجيش الليبي على أساس أوسع يشمل العناصر والتشكيلات الوطنية. وربما يقتضي هذا أيضاً، دعم المطالبة الوطنية في تجاوز مسار الصخيرات (ديسمبر ٢٠١٥)، ودعم المبادرة الحالية لمبعوث الأمم المتحدة التي تتجاوز ذلك الاتفاق الإشكالي.

• مخاطر نوعية جديدة:

وكذلك على المحاصيل الزراعية وسلات الأغذية الصالحة للاستهلاك. سيكون على الدولة التعامل مع هذه التهديدات بجدية واتخاذ الإجراءات الملائمة على مستويين وطني ومحلي لتحجيم تلك التأثيرات الآخذة في التصاعد. في الوقت نفسه، لا مفر من التعاون مع بقية الأطراف الدولية لدفع هذه القضايا إلى واجهة أجندة الاهتمامات العلمية.

بتراجع حدة الصراعات الإقليمية الدائرة حاليًا، واستمرار حالة الاستقرار السياسي في الفترة المقبلة، من المؤكد أن أهمية الإرهاب والتطرف ستراجع، وسيكون على الدولة في مصر التعامل مع مخاطر أخرى أكثر إلحاحًا وربما أهمية نظرًا لكونها تهدد استدامة المجتمع ورفاهية أعضائه على المدى البعيد، ومنها:

○ معضلة الإصلاح الاقتصادي والعدالة الاجتماعية: سيكون على الدولة في المرحلة القادمة أن تعالج الآثار السلبية لعملية الإصلاح الاقتصادي التي بدأت منذ سنوات بهدف تصحيح الاختلالات الهيكلية في بنية الاقتصاد المصري بالتعامل مع قضيتي التنمية المستدامة وتحقيق العدالة الاجتماعية باعتبارها لزامًا لتحقيق الاستقرارين الاجتماعي والسياسي.

○ تراجع موارد المياه: دخلت مصر مرحلة الفقر المائي بحيث وصل نصيب الفرد من المياه النقية بمطلع العام الحالي إلى ٦٠٠ متر مكعب؛ في الوقت الذي لا زال نصيب مصر من مياه نهر النيل ثابتًا منذ العام ١٩٥٧. بالطبع تقف الزيادة السكانية كعامل مؤثر على هذا التراجع ويضاف إليها اتساع المساحات المزروعة والتي وصلت إلى ٨,٧ مليون فدان، وتعد المستهلك الأكبر للمياه النظيفة. ويرتبط بهذا الخطر، النزاع المصري الإثيوبي حول سد النهضة والذي يشار إليه باعتباره تهديدًا نهائيًا لنصيب الأجيال القادمة من المياه. وسواء صح هذا التقدير أم لا، يبقى أنه على الدولة بالتعاون مع الأطراف الاجتماعية المعنية أن تضع استراتيجية فعالة لضمان مواكبة الحاجات المستقبلية من المياه وغيرها من الموارد الطبيعية.

يمكن أن يضاف إلى هذه التهديدات النوعية مخاطر تراجع مستوى التعليم العام، وهو ما بدأت الدولة في تداركه بطرح مبادرات لإصلاح التعليم؛ وكذلك نزيف الأدمغة الناتج عن تدهور الأوضاع السياسية والمعيشية لأغلبية الطبقة الوسطى الصاعدة وهو ما دفعها للهجرة إلى الخارج، وهي ظاهرة ممتدة لكنها تزايدت في أعقاب أحداث ٢٠١٣. وتنبع الحاجة إلى التعامل مع هذه التهديدات «الناعمة» إلى حاجة الدولة إلى حشد مواردها البشرية من أجل إعادة مقدرات الدولة التي جرى استهلاكها في الاضطرابات السياسية والاقتصادية وتردي التخطيط للسياسات العامة في السنوات الماضية. إلا أن هذا يستلزم القيام بخطوات جادة في إعادة تفعيل المجال العام وبث الحياة مرة أخرى في الحياة السياسية بما يخلق أجواء من الثقة بين الدولة والمواطنين للتفاوض على استراتيجية فعالة للحفاظ على أمن الأجيال القادمة وحقوقها.

○ تآكل البيئة: تعد مصر من أكثر البلدان تأثرًا بالتداعيات السلبية للتغير المناخي الذي أصبح حقيقة عالمية واضحة. وتتجلى تلك التداعيات في ظواهر متعلقة بتصاعد معدلات تملح الأراضي الصالحة للزراعة خاصة في الدلتا المهددة بفقدان ملايين الأفدنة الصالحة للزراعة بفعل ضغط مياه البحر، والذي يهدد ارتفاع منسوبه بغرق مساحات من الساحل الشمالي. ويؤثر كل هذا على التجمعات السكانية التي تعيش بتلك المناطق